استراتيجية تعزيز المسئولية الاجتماعية في القطاع المالي في مصر

أبريل 2013

قام المركز المصري لمسئولية الشركات (ECRC) بالتعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية (EFSA) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وبتمويل من السفارة الهولندية بدراسة تشخيصية للمسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) للقطاع المالي في مصر.

وقد أجريت هذه الدراسة بالتعاقد مع شركة الاستشارات الدولية " إنسيت للاستدامة" لما لها من خبرات في معايير الحوكمة والإدارة في القطاع المالي.

وتشمل الدراسة تحليل للممارسات الحالية للمسؤولية الاجتماعية للشركات ومتطلبات الاستدامة والمبادرات والمعايير الدولية للقطاع المالي مثل (الإقراض والاستثمار والتأمين)، وتشمل أيضاً دراسة استقصائية للممارسات الحالية في القطاع المالي في مصر، بالإضافة الى أن الدراسة قد وضعت استراتيجية لدمج القضايا الاجتماعية والبيئية و الحوكمة في المنظومة التجارية للمؤسسات المالية المحلية.

وتشمل هذه القضايا : التوازن بين المكاسب الاقتصادية والبعد الاجتماعي، ومخاطر المناخ، ومعايير العمل، وحوكمة الشركات وأخلاقيات الأعمال التجارية.

وبنهاية هذه الدراسة، يود المركز المصري لمسئولية الشركات أن يشكر الأستشاري الدولي "إنسيت للاستدامة" لإجراء هذه الدراسة/http://www.incite.co.za

ويمتد الشكر لجميع أصحاب المصالح الذين دعموا وشاركوا في نجاح الدراسة.

جدول المحتويات

استراتيجية للقطاع المالي المصري

تمهيد

نتائج هامة

مبادرة للقطاع المالي المصري: المحتوى

مبادرة للقطاع المالي المصري: التنظيم

الأنشطة الأساسية ومتابعة التقدم الذي يتم تحقيقه

استرايجية القطاع المالي المصري

تمهيد:

يعرض التحليل التالي لاستراتيجية تعزيز المسئولية الاجتماعية للشركات والاستدامة بالقطاع المالي في مصر ، وقد تم تصميمها على النحو التالي:

- عرض أهم النتائج المستخلصة من الدراسة الأساسية ، وعمليات تقييم مستوى تطبيق المسئولية الاجتماعية في هذا القطاع في ضوء المعايير الدولية.
- عرض المحتوى المقترح لمبادرة القطاع المالي في مصر.
- إلقاء الضوء على الهيكل التنظيمي المقترح لمبادرة القطاع المالي في مصر.
- الخطوات التالية ، والمؤشرات المقترحة لمتابعة التقدم الذي يتم تحقيقه.

لقد تم استخدام طريقتين لتحديد أهم مجالات تقديم المبادرات الطوعية الممكنة للمسئولية الاجتماعية للشركات ، أو للاستدامة داخل القطاع المالي في مصر كما يلي:

(1) الطريقة الأولى تتمثل في الاستعانة بشكل مبدئي بأهم المجالات المعيارية الأساسية حيث حصل القطاع المالي على تقييمات منخفضة في التقييم الذي أجريناه.
(2) أما الطريقة الأخرى فتركز على البدء في تنفيذ الأنشطة في هذه المجالات المحددة التي أشار إليها الأفراد الذين تمت مقابلتهم كونها تنطوي على القضايا الأساسية ذات الصلة بهذه الصناعة في مصر.

ومما يزيد الأمر تعقيدا هو أن رؤية الجهات المحلية لأهم المجالات في هذا القطاع قد تختلف مع ما تراه الجهات الأجنبية أو ما يشير إليه الرأي العلمي لأى جهة أخرى بشأن مدى أهمية هذه المجالات بالنسبة للقطاع المالي في مصر ، مثل قضية التغير المناخي التي جاءت في ترتيب متأخر طبقا لأراء غالبية الأطراف المعنية المحلية. لذا تقدم الاستراتيجية في الصفحات التالية توصيات بشأن المزج بين كلا الطريقتين السابقتين ، مع الاهتمام بشكل كاف بالموضوعات ذات الأولوية التي حددتها الجهات المحلية ، والواردة في التقارير العملية الدولية.

جدير بالذكر أن إمكانية تقديم مبادرة طوعية في مجال المسئولية الاجتماعية للشركات أو في مجال الاستدامة مع القطاع المالي في مصر لتطوير المعايير المحلية قد لاقت ترحيبا من الافراد الذين تمت مقابلتهم ، فضلا عن التأكيد على ضرورة مشاركة الأجهزة الحكومية المصرية ، وبنوك القطاع العام. وفي سياق الأنشطة المقترحة لوضع خطة عمل استراتيجية يتبناها المركز المصري لمسئولية الشركات (ECRC) مع القطاع المالي ، يراعي المقترح التالي أكثر أنواع الأنشطة شيوعا في المبادرات الدولية الحالية فيما يتعلق بالقطاع المالي. فيما يلي قائمة بالأنشطة الممكنة التي تم تحديدها بناء على التحليل الذي أجرته شركة (Incite) لـ 12 مبادرة دولية معروفة:

عقد اللقاءات (الصناعة)	بناء القدرات ، والتدريب
تسهيل الحوار مع الأطراف المعنية والتأكد من مشاركتهم	تجربة المشروع
إعداد الإرشادات وتقديم التوجيه	المتابعة (مثل إعداد التقارير)
وضع المعايير	تنمية الوعي (مثل حملات التوعية)
شبكات التعلم (تبادل المعرفة)	البحوث (مثل أفضل الممارسات)

نظرا لحالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي المستمرة في مصر ، لا توصي الاستراتيجية المقترحة باستحداث معايير إجبارية كاملة على الفور ، بل تقترح استخدام طريقة مرحلية تبدأ بالحوار ، وتنمية الوعى ، وانشطة بناء القدرات. لذا توصي عمليات التحليل التي تمت بأن يقوم المركز المصري لمسئولية الشركات (ECRC) بما يلي:

- عقد **اللقاءات** مع أهم الشركاء المحليين مثل البنك المركزي المصري ، وهيئة الرقابة المالية ، والمؤسسات المالية الأخرى المهتمة للشروع في إعداد مبادرة جماعية لهذا القطاع.

- **إقامة** منتدى استدامة القطاع المالي بالتعاون مع الجهات الأخرى المشاركة بنهاية عام 2013 ، الذي يتوقع نموه بحلول عام 2015 ليصبح مبادرة أكثر تقدما لاستدامة القطاع المالي.
- **تيسير الحوار** مع المشاركين للاتفاق على اتباع طريقة شاملة في تحديد برنامج عمل المبادرة ، مع التركيز بشكل كبير على بناء القدرات ، ومتابعة التقدم الذي يتم تحقيقه ، واستخدام المواد الإرشادية الدولية المتاحة.
- **إشراك** الجمعيات المحلية المتخصصة بوصفها شركاء يقومون بمهام ترويج برنامج العمل وتنفيذه ، فضلا عن المؤسسات الأخرى المعروفة مثل مبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ومبادئ التأمين المستدام (PSI) ، ومبادئ الاستثمار المسئول (PRI) ، ومؤسسة التمويل الدولي (IFC).

أهم النتائج:

قدمت شركة (Incite) إلى المركز المصري لمسئولية الشركات (ECRC) تقريرا حول الدراسة الأساسية وعمليات التقييم في ضوء أنشطة البحث المكتبي ، والآراء المستقاة من المقابلات الشخصية ، وعمليات المسح عبر شبكة الانترنت ، وذلك بشأن الموقف الحالي للمسئولية الاجتماعية للشركات والاستدامة في القطاع المالي في مصر. وقد تم استخلاص الآراء التي تم تسجيلها مما يلي:

- 24 مقابلة شخصية مع مديري المؤسسات المالية وممثلي الأطراف المعنية.
- 56 زائر للمسح الذي تم عبر شبكة الانترنت (من بينهم 15 زائر قام باستيفاء الاستبيان بالكامل).

تم إجراء عملية التقييم الكلي للقطاع المالي في مصر في ضوء 10 متطلبات معيارية أساسية طبقا للمبادرات الدولية للمسئولية الاجتماعية للشركات في القطاع المالي اليوم. لقد قامت شركة (Incite) بتعريف هذه المتطلبات على أساس عمليات البحث والتقييم المكتبي لـ 12 مبادرة دولية معروفة (انظر الجدول 1) المعنية بالمؤسسات المالية.

الجدول 1: المبادرات والمعايير الدولية التي تم تناولها في الدراسة الأساسية:

المنظمات العامة	القطاع المالي		المنظمات المعنية بإعداد التقارير ، والمنظمات المحاسبية
• الاتفاق العالمي للأمم المتحدة (2000) • إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) للمؤسسات متعددة الجنسيات (2011/1976) • إرشادات الأيزو 26000 حول المسئولية الاجتماعية (2010) • أسواق المال المستدامة (2009)	**القطاع المصرفي والمؤسسات الأخرى:** • المبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (1992) • إعلان رأس المال الطبيعي (Natural Capital Declaration) (المبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة 2012) • مبادئ إكواتير (Equator principles) – (2003) • التحالف العالمي للقطاع المصرفي بشأن القيمة (Global Alliance for Banking on Values) - 2009	**التأمين:** • مبادئ التأمين المستدام (2012) • ClimateWise (2007) **الاستثمار:** مبادئ الاستثمار المسئول (2006) مبادئ التمويل الشامل (2011)	• المبادرة العالمية لإعداد التقارير – ملاحق قطاع الخدمات المالية (2008) • المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة – مسودة إطار العمل (2012) • مجلس المعايير المحاسبية المستدامة – مؤشرات الأداء المالية (2012)

لقد تم استخدام مستويات الأداء (مرتفع) ، و(متوسط) ، و(منخفض) لقياس أداء القطاع المالي في مصر على ضوء المتطلبات العشرة الشائعة في المعايير الدولية كما يلي:

1. التوافق	مرتفع (سالب)
2. الحوكمة	مرتفع (سالب)
3. صنع القرار	منخفض
4. إدارة المخاطر	متوسط (سالب)
5. المنتجات والخدمات	منخفض
6. العمليات الداخلية	متوسط
7. سلسلة القيمة الخارجية	متوسط
8. المتابعة وإعداد التقارير	منخفض
9. الحوار مع الأطراف المعنية	منخفض
10. التعاون مع الجهات المماثلة ، والمنظمات البحثية والتشريعية	مرتفع (سالب)

لقد ساعدت الآراء التي تم الحصول عليها من الأفراد الذين تمت مقابلتهم من خلال المسح الذي أجرته الشركة في تقديم نظرة حديثة للقضايا التي تؤثر بشكل كبير على أنشطة المؤسسات المالية في مصر ، وتشير إجابات مديري المؤسسات المعنية وممثلي الأطراف المعنية إلى أن أهم القضايا في هذا القطاع تتمثل فيما يلي:

- حوكمة الشركات
- الرشوة والفساد
- الممارسات العمالية
- تنمية المجتمع

تجدر الإشارة هنا إلى أن الاختيارات السابقة تمت في ضوء الموضوعات السبعة الأساسية الواردة في مواصفة الأيزو 26000 حول المسئولية الاجتماعية للشركات. لقد تم تحديد بعض المعايير الهامة فيما يتعلق بأهم القضايا ، فنجد أن الأطراف المعنية الخارجية ترى الرشوة والفساد كأهم قضيتين ، مع الشعور بأن كبرى البنوك المحلية تركز فعليا على عملائها من المؤسسات الكبرى ، بينما تفشل في تلبية احتياجات المشروعات الصغيرة ، ورواد الأعمال والأسر الفقيرة.

وبالحديث عن ذلك ، تميل البنوك مرة أخرى إلى منح أولوية كبيرة "للتنمية المجتمعية" (بما فيها التنمية الاقتصادية المحلية) ، حيث أصبحت المؤسسات المالية على دراية أكثر بالتحديات الدائمة المرتبطة بعدم الاستقرار السياسي ، والبطالة المتزايدة ، لا سيما بين الشباب. المستثمرون يرون الممارسات العمالية (متضمنة الانتاجية) في جميع الصناعات على أنها من القضايا الهامة ، كما يرون العمال بوصفهم موضوع أكثر أهمية مقارنة بأولويات البنوك وشركات التأمين.

اتفق الجميع تقريبا على مدى أهمية حوكمة الشركات ، حيث إنها تعكس جزئيا الوعى بمدى أهمية متطلبات حوكمة الشركات الموضوعة بمعرفة المؤسسات الدولية مثل لجنة بازل ، كما أنها تعكس على نحو أكثر أهمية مدى الإحباط المتعلق بقادة المؤسسات المالية (بما فيها المؤسسات العامة) ، وشركات العملاء. وهذا يبرز أهمية مسألة جودة القيادة (مثل رؤساء هذه المؤسسات ومجالس إدارتها) ، والضعف الواضح في صنع القرار الاستراتيجي وهو ما يعد نقطة ضعف طبقا للتقييم الذي أجريناه.

وقد أشرنا إلى ضرورة الانتقال من (1) الطريقة المعتدلة ، إلى (2) الطريقة التقديرية ، ثم تدريجيا إلى (3) الطريقة الاستراتيجية ، وصولا إلى (4) الطريقة التحويلية على المدى الأطول ، مع الوضع في الاعتبار المعدل الزمني الذي تستغرقه أى شركة في رحلتها لتحقيق مبادئ المسئولية الاجتماعية للشركات أو الاستدامة. وعلى ذلك خلصت عمليات التقييم التي أجريت إلى أن المؤسسات المالية في مصر ما تزال في مستوى "الطريقة المعتدلة" مع توافر بعض عناصر "الطريقة التقديرية".

إن التحرك فيما هو أبعد من المرحلتين الأولى والثانية سيتطلب من المؤسسات المالية المصرية تطوير كفائتها في المجالات التي تستهدف ما هو أعمق من التركيز المبدئي على التوافق ،

وخفض التكاليف ، والحوكمة التقليدية. كما أنه سيتعين على كل شركة اتخاذ قراراتها الاستراتيجية بشأن الموقع الذي ترغب في أن تكون متواجدة فيه. ويمكن التأكد من سلامة هذه القرارات من خلال مبادرة جماعية بالتعاون مع المركز المصري لمسئولية الشركات (ECRC).

مبادرة تستهدف القطاع المالي في مصر: المحتوى

يمكن للقطاع المالي أن يستفيد من أى مبادرة جماعية ، أو طوعية من أجل الإسراع في أنشطة تعلم وتطور معيار المسئولية الاجتماعية للشركات والاستدامة في هذا القطاع. لذا سيتعين على المركز – بالتشاور مع المؤسسات المالية المهتمة – اتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت المبادرة الجماعية سوف تركز على:

1. توسيع نطاق الأنشطة وتكاملها
2. أو تعميق الأنشطة وترتيبها من حيث الأولوية

قد يرى البعض الطريقة الشاملة على أنها أفضل طريقة لتقديم الشركات إلى جدول أعمال المسئولية الاجتماعية للشركات والاستدامة. وبينما تستطيع الشركات بمفردها تحديد الموضوعات الأكثر ارتباطا بطبيعة عملها ، نجد أنها ما تزال لديها فرصة الاستفادة من العرض المتكامل الذي تتيحه المبادرة حتى تضمن أنها على دراية بقائمة المراجعة الدولية الكاملة للأنشطة المحتملة لوضعها في الاعتبار. في حين أن هناك مؤسسات أخرى ، ولا سيما المؤسسات الجديدة ، ترى أن اتباع الطريقة الشاملة يمكن أن تشكل عبء على الشركات ، علاوة على إحباط مجهودات الشركات المحلية. يمكن اعتبار أى طريقة تبدأ بالتركيز على عدد من الموضوعات الهامة المختارة بأنها الطريقة المثلى لاتخاذ الخطوات الأولى في عملية جذب الشركات. إن التركيز على أهم الموضوعات بالنسبة للقطاع المالي في مصر من شأنه تمهيد الطريق أمام الشركات لتتفهم المنطق من المسئولية الاجتماعية للشركات والاستدامة ، مما يسمح لها بإضافة موضوعات أخرى يمكن تناولها في مرحلة لاحقة.

إن الاختيار بين الرأيين السابقين يعد في الواقع اختيارا بين بديلين ، حيث يحتاج المركز المصري لمسئولية الشركات ، والجهات المشاركة إلى اتباع واحدا منهما ، سواء كان ذلك هو البديل الذي يسعى إلى بناء القدرات الأساسية عن طريق القطاع الفرعي ، أو الآخر الذي يركز أكثر على الموضوعات ذات الأولوية كنقطة انطلاق. وإذا قرر المركز وشركائه من المؤسسات المالية المهتمة أن اتباع الطريقة الشاملة هو المدخل الأفضل ، فإننا نوصي بمراعاة مجالات العمل الأربعة لهذه المبادرة كما يلي:

إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في القطاع المصرفي (1): ويشير ذلك إلى احتمالية وجود المخاطر البيئية والاجتماعية على جميع مستويات الأعمال بالقطاع المصرفي ، بدءا من تمويل المشروعات الكبرى ، ووصولا إلى التمويل متناهي الصغر. ويمكن تنفيذ الأنشطة في هذا المجال مع البرنامج التدريبي المعني بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية الذي تم إعداده للبنوك تحت مظلة المبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، مما يساعد على تقديم المديرين – من إدارات المخاطر ، وإدارات علاقات العملاء – إلى "كيفية" مراعاة المخاطر البيئية والاجتماعية في مجال إدارة مخاطر الائتمان ، كما يساعد هذا البرنامج المديرين على إدارك أهمية

الموضوعات البيئية والمجتمعية والحوكمة في تحديد المخاطر ، وتحليلها ، وتصنيفها (مثل الإقراض بشروط) ، وتخفيف حدة المخاطر ، ومراقبتها.

التأمين المستدام (2): تساعد الأنشطة في هذا المجال على تأهيل شركات التأمين المحلية لتضمين المعايير البيئية ، والمجتمعية ، والحوكمة في المجالات الرئيسية للأنشطة التأمينية ، مثل إدارة المخاطر ، والتعهدات التأمينية ، وتطوير المنتجات والخدمات ، وإدارة المطالبات ، والبيع والتسويق. ويمكن موائمة ذلك بحيث يتناول القضايا المتعلقة بالمخاطر المرتفعة في الاقتصاد المصري ، مثل أمان الطرق والمباني والمياه. كما يمكن استخدام المواد العلمية المستخلصة من المبادئ الدولية للتأمين المستدام لتيسير تقديم الشركات المصرية إلى التوجهات الجديدة في مجال إدارة المخاطر المتكاملة ، مع الإشارة بشكل خاص إلى المعايير البيئية ، والمجتمعية ، والحوكمة ، علاوة على أهم المخاطر الموجودة بالاقتصاد المصري.

الاستثمار المسئول (3): توفر مبادرة مبادئ الاستثمار المسئول قاعدة متنامية من الإرشادات والمواد التدريبية التي يمكن استخدامها في تقديم المستثمرين المحليين (بما فيهم شركات التأمين المحلية ومديروا الأصول) إلى سبل تطبيق المعايير البيئية ، والمجتمعية ، والحوكمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية. ويمكن أن تتناول الأنشطة تنمية الوعي المحلي ، والقدرات البحثية في مجال البيئة والمجتمع والحوكمة ، فضلا عن التوجهات والطرق الأساسية في تحليلات الاستثمار المسئول ، وسياسات الملكية والتعامل مع عناصر الإفصاح من جانب الشركات المستثمرة (مثل إعداد التقارير غير المالية). كما يجوز منح اهتماما خاصا لعملية اختيار مستويات الأصول – مثل حقوق الملكية المدرجة بالبورصة ، والدخل الثابت ، وحقوق الملكية الخاصة ، والبنية الأساسية – بناء على المفاضلة التي تقوم بها المؤسسات الاستثمارية المهتمة.

تقارير الاستدامة ، والتقارير المتكاملة (4): توجيه الدعوة إلى الشركات من القطاعات الثلاثة المذكورة سالفا ، حيث يتمثل الهدف من الأنشطة المقدمة في مجال إعداد التقارير في تعريف المشاركين بتقارير الاستدامة فضلا عن الأمثلة المتعلقة بالتقارير المتكاملة. ويمكن استخدام المواد التدريبية الصادرة عن المبادرة العالمية لإعداد التقارير في تعريف المديرين بإعداد التقارير غير المالية ، مع مراعاة اتباع الأسلوب المرحلي طبقا للمبادرة العالمية لإعداد التقارير ، ومتطلبات التقرير السنوي لمبادرة الأتفاق العالمي للأمم المتحدة .

وفي حالة اتفاق المركز المصري لمسئولية الشركات والمؤسسات المالية المهتمة على استخدام طريقة ترتيب الأولويات المختارة نظرا لأنها الطريقة الأفضل في التوافق مع احتياجات المؤسسات المالية في مصر ، فإننا نوصي بتنفيذ مجالات العمل الثلاثة التالية في إطار المبادرة:

حوكمة الشركات (5): سيركز العمل في هذا المجال على حوكمة الشركات من وجهة نظر المسئولية الاجتماعية للشركات أو الاستدامة ، وذلك لتغطية الموضوع الأهم من وجهة نظر المديرين الماليين المحليين والأطراف المعنية المحلية. وذلك ينطوي على التركيز على اهتمامات الأطراف المعنية أكثر منها التركيز على مصالح المساهمين ، وذلك من خلال مزيد من الشفافية والمساءلة ، والانتقال من طريقة التوافق المعتدلة إلى طريقة توجيهية أكثر فاعلية ، مع تحديد مسئوليات قضايا الاستدامة بوضوح ، مما يتطلب مزيد من التركيز على جودة القادة ،

وقدرة المديرين والإدارة العليا على ممارسة عمليات اتخاذ القرارات الجيدة والمستقلة علاوة على العناية المناسبة ، والمهارة ، والاجتهاد في التعامل مع أهم القضايا البيئية ، والمجتمعية ، والحوكمة المتعلقة بالقطاع المالي. والأهم من ذلك هو أن القضايا المتعلقة بالرشوة والفساد سيتم تناولها تحت مظلة حوكمة الشركات ، كجزء من أنشطة المراجعة بها على سبيل المثال.

ويمكن للشركات المهتمة الحصول على دورات عمل ، وندوات تنفيذية حول نظم الحوكمة المسئولة للشركات – مثل الدورة التي يقدمها مركز حوكمة الشركات بمدينة كيب تاون بجنوب إفريقيا. كما يمكن للجهة الشريكة في التدريب تضمين المواد الإرشادية بشأن موضوع الفساد من المنظمة الدولية للشفافية.

التمويل الشامل (6): سيتناول العمل في مجال التمويل الشامل حقيقة أن التخصيص الائتماني سيظل يركز على العملاء من المؤسسات الكبرى ، والشعور القوي لدى الأطراف المعنية بأن البنوك المصرية لا تتعامل مع المشروعات الصغيرة ، ورواد الأعمال ، والأسر الفقيرة. ولذلك لن يتناول التمويل الشامل التمويل متناهي الصغر ، والتأمين متناهي الصغر فحسب ، بل سيعمل أيضا على تقديم الدعم (مثل الضمانات ، والقروض) لتنمية المشروعات الصغيرة ، ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة (بما فيها الموردين للمؤسسات الكبرى). كما أن التمويل الشامل يراعي الوسائل التي يمكن أن تقوم المؤسسات المالية من خلالها بالتكامل مع الدعم المالي من المؤسسات العامة للأسر الفقيرة كي تتعامل مع الإصلاحات التشريعية المخطط لها في الاقتصاد المصري.

يمكن تقديم الدورات التدريبية حول الوسائل الجديدة لتوفير سبل حصول المجموعات السكانية الضعيفة والمشروعات الصغيرة على خدمات ومنتجات مالية مسئولة وبأسعار مناسبة. كما يمكن أن تتناول أنشطة بناء القدرات مجموعة كبيرة من الخدمات والمنتجات المالية التي تختبرها بعض المؤسسات المالية ، بما فيها عمليات الإدخار ، والائتمان ، والتأمين. ويعد بنك التنمية الهولندي بمثابة المؤسسة التي يمكن من خلالها الحصول على مواد إرشادية متطورة في هذا المجال. (FMO)[1]

الطاقة الأنظف والاستثمار المناخي (7): يبرز العمل في هذا المجال الآثار الكبيرة المتوقعة للتغير المناخي على الاقتصاد المصري ، لا سيما قطاعه الزراعي ، في حين أن المؤسسات المالية في مصر تمنح اهتماما محدودا للجدل الدائر بشأن التغير المناخي. وقد أظهرت عمليات تشخيص المسئولية الاجتماعية للشركات أن هناك بعض الاستثناءات المتعلقة على سبيل المثال بأحد المستثمرين المحليين ، وأحد البنوك المحلية النشطة التي لها علاقات دولية والتي تولي اهتماما كبيرا بمجالى الطاقة والمناخ. ويمكن هنا للمركز المصري لمسئولية الشركات أن يقوم بتيسير عقد اللقاءات المبدئية للمجموعة الصغيرة النشطة في شكل منتدى لتبادل الخبرات ، والتوصل إلى الوسائل التي يمكن من خلالها التغلب على العوائق التي يواجهونها. وقد يشتمل ذلك على إقامة الحوار مع الجهات التشريعية المحلية بشأن وسائل تنمية الأسواق وتشجيع المشروعات الاستثمارية في مجالات تقنيات الطاقة الأنظف ، والأنظمة صديقة البيئة في مصر.

1 عمل كل من بنك التنمية الهولندي ، والمؤسسة الدولية للتمويل كاستشاريين في مجال تطوير مبادئ الصيرفة المستدامة في نيجيريا ، والتي يتوقع البنك المركزي النيجيري من البنوك المحلية تنفيذها اعتبارا من عام 2013.

كما يمكن تنظيم اللقاءات التعريفية مع الخبراء من المؤسسة الدولية للتمويل وبنك التنمية الإفريقي (اتفاقية المساعدة في رأس المال الأساسي) حول وسائل تأمين الاستثمارات الخاصة والعامة للانتقال بالتقنيات الأنظف من مراحل العرض ، إلى مراحل الانتشار والنضج التجاري من الناحية التسويقية. من المتوقع أن يكون هذا النشاط محل اهتمام خاص من قبل البنوك التي تقدم التمويلات لتطوير البنية الأساسية ، فضلا عن مديري صناديق حقوق الملكية الخاصة ، وشركات التأمين ، والشركات المقدمة لضمانات الائتمان.

عند اتخاذ قرار بالتشاور مع الأطراف المعنية بشأن اتباع الطريقة الشاملة ، أو الطريقة التي تعتمد على ترتيب الأولويات ، يستطيع المركز المصري لمسئولية الشركات استخدام مصفوفة الاستراتيجية الواردة في الجدول 2 (أدناه) لعرض وتقييم سبل العمل الممكنة. يجب أيضا منح قدر من الاعتبارات الهامة بدرجة تسمح لنظام العمل بتناول نقاط الضعف التي حددتها شركة (Incite) في تقرير التقييم. وهكذا يمكن الاستعانة بجميع النقاط السبع السابقة بتفاوت درجاتها لمواجهة نقاط الضعف المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في عمليات اتخاذ القرار ، وإدارة المخاطر ، والخدمات والمنتجات ، علاوة على إعداد التقارير والحوار مع الأطراف المعنية.

الجدول 2: مصفوفة الاستراتيجية لوضع أولويات العمل في إطار المبادرة

الميزة الاستراتيجية

		العرض الفريد	العرض القياسي
الهدف الاستراتيجي	القطاع المالي الفرعي المختار	• التأمين المناخي	• إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية للبنوك • التأمين المستدام • الاستثمار المستدام
	القطاع المالي ككل	• الحوكمة المسئولة للشركات • التمويل الشامل • الطاقة الأنظف والمناخ	• مدخل إلى إعداد التقارير غير المالية

مبادرة تستهدف القطاع المالي في مصر: التنظيم

يحتاج تنظيم مبادرة القطاع المالي إلى مراعاة العناصر التالية: (1) المشاركون المستهدفين ، (2) الشكل المؤسسي وقاعدة الموارد ، (3) أنواع الأنشطة التي تناسب برنامج العمل الجماعي، (4) المؤسسات الشريكة ، (5) الإطار الزمني والميزانية.

المشاركون المستهدفون:

حددت دراستنا الأساسية للمبادرات الدولية الطوعية للقطاع المالي السمات التي تتصل بما يلي: (أ) الشركات فقط مقابل الأطراف المعنية المتعددة ، (ب) الشركات العامة مقابل المشاركين من القطاع المالي فقط ، (ج) استهداف بعض القطاعات المالية الفرعية المحددة.

وقد أوضحت الخبرات المستقاة من مبادرات الأعمال الطوعية أن المشاركين يفضلون الشركات الأعضاء فقط على الأقل في الفترة الأولى من إعداد المبادرة ، مع إشراك الأطراف المعنية الخارجية في اللقاءات والمشروعات لأغراض محددة.وهكذا فإننا نوصي هنا أن يقوم المركز المصري لمسئولية الشركات بالشروع في إشراك مجموعة صغيرة من المؤسسات المالية المهتمة في إعداد المبادرة ، ثم دعوة الأطراف المعنية الخارجية مثل المنظمات التي تم إجراء المقابلات الشخصية معها للمشاركة في إطلاق المبادرة فيما بعد.

بالحديث عن القطاعات الفرعية ، ليس هناك سبب يستدعي استبعاد البنوك أو شركات التأمين أو المستثمرين ، ولكن قد يضطر المركز للبدء بالبنوك فقط بسبب الموارد المحدودة. وبالرغم من ذلك ، يعد مجال الاستثمار مجالا حيويا أظهرت فيه البنوك وشركات التأمين اهتماما واضحا. لذا ينصح بأن يقوم المركز ببدء المبادرة التي تشمل القطاعات الفرعية الثلاثة ، ووضع أنشطة المشروع التي تستهدف هذه القطاعات في ضوء احتياجاتها. ويتوافر على المستوى الدولي الكثير من المواد التي يمكن الاستعانة بها في القطاعات الفرعية الثلاثة.

الشكل المؤسسي وقاعدة الموارد:

يمكن أن يتخذ العمل الجماعي في مجال المسئولية الاجتماعية للشركات ، والاستدامة مع مجموعة من الشركات أشكال عدة ، ما بين شكل التعاون المبدئي غير المتماسك ، إلى الهياكل المؤسسية الأكثر تقدما. فالعمل الجماعي يمكن أن يتخذ شكل الاجتماعات العامة المنعقدة بغرض محدد ، الموائد المستديرة أو المنتديات التي تضم الأطراف المعنية المتعددة ، أو تحالفات شبكات العمل ، أو مبادرات الشراكة ، أو المبادرات الطوعية مع المشروعات المشتركة. إن إقامة مبادرات الشراكة يتطلب بشكل تقليدي دعم النشطاء من الشركات المهتمة ، لذا ستحتاج المبادرات على المدى الطويل إلى وضع هيكل رسمي وعملية حوكمة مناسبة لكي تصبح تلك المبادرات أكثر تحملا وجزء لا يتجزء من الشركات المشاركة.

وتشير التوصيات إلى ضرورة أن يقوم المركز بعقد اللقاءات مع الشركات المهتمة ، والبدء في إقامة الحوار حول أهداف المبادرة الجماعية والشكل المفضل لها ، وذلك من خلال إقامة منتدى استدامة القطاع المالي ، الذي من المفترض أن يتطور ليصبح بمثابة مبادرة أكثر تقدما لاستدامة القطاع المالي. إن التخطيط لمثل هذه المبادرة قد يحتاج لمراعاة التطور التقليدي الذي تمر به

المبادرات الطوعية مع الشركات ، بدءا من التأكيد في المراحل المبكرة على الكم (عدد المشاركين) ، إلى التركيز على الجودة (عمق المحتوى). فيما يلي عرض للمراحل الأربع لمثل هذه التطور:

- "مرحلة المشاركة المجانية للجميع": في هذه المرحلة المبدئية التي تنطوي على توجيه الدعوات المفتوحة ، توقع الشركات المهتمة على رؤية/التزام مشترك مع التأكيد على الإعلانات الإعلامية الأولية ذات الأثر الهام في هذه المرحلة. وتعد هذه المرحلة أساسية لعقد اللقاءات مثل حوارات الموائد المستديرة ، وورش العمل ، ولكن بمرور الوقت ستواجه الجهات المنظمة لهذه اللقاءات مشكلة الشركات التي تشارك في هذه المرحلة ولكن بإسهامات قليلة.
- "مرحلة الالتزام بدفع المساهمات المالية": وهي المرحلة التالية التي تقوم فيها المبادرة بتنفيذ عدد من المشروعات بغرض محدد ، تشارك فيها الشركات المهتمة (مثل مجموعات العمل) وتقوم بدفع مقابل الأعمال التي يتم تنفيذها. قد تشتمل المشروعات التي يتم تنفيذها بغرض محدد على أنشطة اختبار وتعديل الأدوات / المعايير الدولية بما يناسب الظروف المحلية.
- "مرحلة سداد الأعضاء لالتزاماتهم": ويتوقع في هذه المرحلة سداد كافة الأعضاء لالتزاماتهم ، حيث تتطلب المبادرة في تلك المرحلة إنشاء أمانة عامة صغيرة لمتابعة برنامج عمل المبادرة ، مما يستلزم قيام جميع الشركات المشاركة بدفع رسوم عضوية سنوية للوفاء باحتياجات الموارد اللازمة لتنفيذ البرنامج.
- "مرحلة تطور المبادرة": ويتضح أكثر في هذه المرحلة هيكل حوكمة المبادرة ، وعمق برنامج العمل الذي يشتمل على أنشطة متابعة التقدم الذي يتم تحقيقه ، واتفاق الأعضاء على إعداد تقريرا سنويا جماعيا أو فرديا حول تنفيذهم لأهداف المبادرة المعلنة. ويتشمن ذلك أيضا الالتزام بإعداد التقارير غير المالية التي تعتمد على إطار عمل المبادرة العالمية لإعداد التقارير.

أنواع الأنشطة:

فيما يلي قائمة بالأنشطة المقترحة للمبادرة المصرية مع الأخذ في الاعتبار أنواع الأنشطة الشائعة الواردة في المبادرات الدولية الطوعية للقطاع المالي :

الأنشطة التي يمكن تنفيذها:	الأنشطة والأولويات المقترحة:
• عقد اللقاءات (الصناعة)	تعد عملية عقد اللقاءات بمثابة النشاط الأول الأساسي الذي يحتاج المركز المصري لمسئولية الشركات ، والشركاء إلى تحقيقه.
• تسهيل الحوار مع الأطراف المعنية والتأكد من مشاركتهم	تحتاج هذه المبادرة إلى تيسير الحوار مع الأطراف المعنية ، والتعامل مع منظمات الأطراف المعنية (مثل المنظمات التي تم إجراء المقابلات الشخصية معها) المهتمة والتي لديها دراية بطبيعة القطاع. ستركز هذه المبادرة على بناء قدرات الشركات للتغلب على مشكلة نقص الشفافية المتعلقة بمشاركة الأطراف المعنية.
• إعداد الإرشادات وتقديم التوجيه	مع توافر المواد الإرشادية الدولية الجيدة ، ليست هناك حاجة ملحة لإعداد مواد جديدة ، بل ينصح باختبار وتعديل هذه المواد بما يتناسب مع الظروف المحلية.
• وضع المعايير	مع توافر المواد الإرشادية الدولية الجيدة ، ليست هناك حاجة

	ملحة لإعداد مواد جديدة ، بل ينصح بالتدريب على تطبيق هذه المواد بما يتناسب مع الظروف المحلية.
• شبكات التعلم (تبادل المعرفة)	يأتي توفير شبكة للتعلم كأحد الأولويات التي يمكن للشركات من خلالها مناقشة التحديات في وجود الأطراف المعنية الخارجية أو في غيابها.
• بناء القدرات ، والتدريب	إن تقديم البرامج التدريبية ، وبناء القدرات تعد أولوية كبيرة ، مثل المواد التدريبية التي تقدمها المؤسسات الموصى بها في وثيقة الاستراتيجية.
• تجربة المشروع	لا يتوقع في المراحل الأولى أن تكون المبادرة جاهزة لتجربة المشروع. (يمكن للشركات أن تقوم بذلك بنفسها ، ربما بالتعاون مع شركاء مثل المؤسسة الدولية للتمويل).
• المتابعة (مثل إعداد التقارير)	لا يتوقع في المراحل الأولي أن تتطلب المبادرة إعداد التقارير كشرط للعضوية ، إلا أنه يمكن تقديم التقارير غير المالية كجزء من أنشطة بناء القدرات المبكرة. والأهم من ذلك هو أنه يمكن استخدام هذه التقارير لإلقاء الضوء على أهم مؤشرات الأداء للمؤسسات المالية المعروفة دوليا (بما فيها ملحق القطاع المالي بالمبادرة العالمية لإعداد التقارير).
• تنمية الوعي (مثل حملات التوعية)	قد تمثل أنشطة تنمية الوعي أولوية هامة في المراحل الأولى من المبادرة (1-3 سنوات)
• البحوث (مثل أفضل الممارسات)	لا يرجح أن تستطيع المبادرة في مراحلها الأولى البدء في البحث الأصلي وتمويله ، حيث يمكن التخطيط للقيام بذلك خلال مرحلة لاحقة – مثلا بعد عامين حيث يمكن إجراء تقييم للتقدم الذي يتم تحقيقه بمعرفة الشركات الرائدة ، وتطورات السوق الجديدة.

وبناء على ما سبق ، قد يكون من المفيد أن نذكر أنفسنا بالأنشطة المقترحة التي أوصى بها الأفراد الذين تمت مقابلتهم والذين شاركوا في المسح بشأن المبادرة الجماعية للقطاع المالي. وقد تم عرض قائمة بهذه الأنشطة فيما بعد علاوة على مجالات العمل ذات الصلة بين الأقواس:

- تناول عدم تكامل قضايا المعايير البيئية والاجتماعية ، والحوكمة في الثقافة الائتمانية ، وعقلية البنوك في مصر (1)
- تنمية الوعى حول "أسلوب عمل" المعايير البيئية والاجتماعية ، والحوكمة ، فضلا عن تطوير الأسواق الجديدة للخدمات المرتبطة بها (مثل التقنيات الأنظف) (1.7)
- تقديم الأطر المرجعية وأفضل الممارسات لتوجيه المؤسسات المحلية نحو استحداث المعايير الدولية الجديدة (1-7)
- تحديد الوسائل الجماعية المتبعة في تناول مسألة التثقيف المالي وثقافة النقدية ، والتهرب الضريبي في مصر (5 ، 6)
- التمويل الشامل والتشريعات المناسبة (6)
- بناء القدرات الداخلية وتنمية الوعي الداخلي ، بما فيها استخدام الدورات المتاحة عبر الانترنت ، والجامعات المحلية (1-7)
- المعايير التي توفرها الأطر الدولية مثل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ، ومبادئ الاستثمار المسئول ، والمبادئ الدولية لحماية العملاء (1-3)
- إعداد التقارير حول المعايير البيئية والاجتماعية ، والحوكمة للمبتدئين (بما فيها استخدام الإرشادات المبسطة لتعريف الشركات بتلك المعايير مثل المبادرة العالمية لإعداد التقارير) (4)

المؤسسات الشريكة:

تتمثل المؤسسات الشريكة في عملية إطلاق المبادرة في الأجهزة التشريعية الوطنية حسب تأكيد غالبية الجهات التي تمت مقابلتها. وتضم القائمة المؤسسات التالية:

- البنك المركزي المصري
- هيئة الرقابة المالية
- البورصة المصرية

هذا بالإضافة إلى عدد من المؤسسات الشريكة الهامة – على الأقل من حيث تقديم بعض أنشطة البرنامج – ومنها على سبيل المثال جمعيات الصناعة ذات الصلة ، كما يلي:

- المعهد المصرفي المصري
- المعهد المصري للخدمات المالية
- اتحاد التأمين المصري
- الجمعية المصرية لإدارة الاستثمار
- الجمعية المصرية لحقوق الملكية الخاصة

وقد شددت بعض المجموعات التي تمت مقابلتها على أهمية مشاركة البنوك العامة في مصر في هذه المبادرة ، مع الأخذ في الاعتبار حجمها ، والحاجة إلى تبني المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في السوق المحلية. لذا يتعين توجيه الدعوة للبنوك العامة للمشاركة بتشجيع من البنك المركزي المصري والحكومة ، ولكن نظرا للإيقاع البطيء الذي تتسم به تلك البنوك من حيث استجابتها ، ينصح أن يقوم المركز المصري لمسئولية الشركات بالمضي قدما مع البنوك الخاصة وغيرها من المؤسسات المالية المهتمة والمتحمسة باعتبارها المؤسسات الرائدة في هذه المبادرة. وتضم هذه القائمة الجهات التابعة للمؤسسات المالية الدولية التي لديها برامج متقدمة تتناول المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

أما بالنسبة لتقديم برامج العمل فتقوم بها مؤسسات شريكة مثل الجهات المانحة ، ومؤسسات التمويل من أجل التنمية ، والشركاء المتخصصين الذين ننصح بالاستعانة بهم في التدريب وبناء القدرات المتعلقة بأولويات العمل التي نقترحها. وفيما يلي قائمة بتلك المؤسسات:

- الأمانة العامة لمبادرة التمويل الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة (جنيف)
- الأمانة العامة لمبادئ التأمين المستدام (جنيف)
- الأمانة العامة لمبادئ الاستثمار المسئول (لندن)
- معهد حوكمة الشركات في أفريقيا (كيب تاون)
- بنك التنمية الهولندي (أمستردام)
- المؤسسة الدولية للتمويل (واشنطن العاصمة)

الإطار الزمني والميزانية:

من المعروف دوليا أن تكوين أى مبادرة طوعية تضم 10 شركات رائدة على سبيل المثال قد تستغرق قرابة عام كامل ، بما في ذلك الفترة الزمنية التي يستغرقها التفاوض بشأن وثيقة التأسيس وقائمة المبادئ التي ستلتزم بها الشركات المشاركة. ونظرا لضعف الموارد المتوافرة لدى المركز لتكوين المبادرة ، ووضع وثيقة تأسيسها ، وإنشاء أمانة عامة لها ، ووضع هيكل الحوكمة الخاص بها ، فإنه ينصح بأن يبدأ المركز بعقد اللقاءات مع الشركات المهتمة لمناقشة الأهداف المستقبلية ، وشكل المنتدي الجماعي.

يمكن إقامة منتدى لاستدامة القطاع المالي بحيث يضم البنوك المهتمة ، وشركات التأمين والاستثمار خلال عام 2013 فضلا عن الاتفاق على رؤيته وأهدافه ، كما أن التخطيط لتنظيم لقاء لإطلاق المبادرة يمكن من شأنه أن يؤدي إلى التخطيط لبرنامج عمل جماعي يضم أهم الأنشطة ذات الأولوية. ومن المحتمل أن يبدأ برنامج العمل حسب توافر التمويل العام والخاص بالتركيز على ثلاثة مجالات عمل (1-7 كما تمت التوصية سالفا) تفي باهتمامات البنوك وشركات التأمين والاستثمار على التوالي.

ينصح أيضا بإشراك الجمعيات الصناعية ذات الصلة لإثراء المشاركة في المبادرة ، والتعاون بشأن تيسير مناقشات الموائد المستديرة ، أو ورش العمل ، أو الدورات التدريبية حول الحوكمة المسئولة للشركات ، أو التمويل الشامل ، أو الطاقة الأنظف ، والاستثمار في مجال التغير المناخي. أما اللقاءات المبدئية التي تضم الأطراف المعني الخارجية للمشاركة في حوارات الموائد المستديرة ، فيمكن التخطيط لتنظيمها خلال عام 2013-2014.

وفي ضوء الخبرة المكتسبة أثناء تنفيذ الأنشطة خلال عام 2013 – 2014 ، بما فيها مستوى مشاركة الشركات ومدلولات آثارها ، يمكن أن يقوم المشاركون بالتعاون مع المركز المصري لمسئولية الشركات ، وشركائه (مثل الهيئة المصرية للرقابة المالية) باتخاذ قرار بشأن المضي قدما في الانتقال إلى مستوى مؤسسي أكثر تقدما (بما فيها إقامة الأمانة العامة للمبادرة) اعتبارا من عام 2015. ويعرض الجدول 3 مستويات الانتقال المرحلي كما ذكرنا سالفا:

جدول 3: تطور المبادرة من مرحلة "المنتدى" إلى "المبادرة الكاملة" – خارطة طريق لإطلاق المبادرة

عقد اللقاءات ووضع الخطط		تنسيق التنفيذ ، ومتابعة التقدم الذي يتم تحقيقه		
2012 (الربع الرابع)	**2013** (الربعين الثاني والثالث)	**2013** (الربع الرابع)	**2014** (وما بعدها)	**2015** (وما بعدها)
المرحلة الأولى:	المرحلة الثانية:	المرحلة الثالثة:	المرحلة الرابعة:	المرحلة الخامسة:
أنشطة البحث والحوار المبكر	التحضيرات الرسمية ، والأنشطة المبكرة (لقاءات تنمية الوعى ، والتدريب)	إطلاق المبادرة ، وتشجيع المشاركة على نطاق أوسع	مزيد من لقاءات الحوار والدورات التدريبية ، وتقييم التقدم الذي يتم تحقيقه سنويا	تعزيز الحوكمة ، والتمويل ، وضبط الجودة

يجب احتساب ميزانية عقد اللقاءات مع الشركات ، وتنظيم عملية إطلاق المبادرة وغيرها من اللقاءات ، والدورات التدريبية ، وتنسيق عمل المنتدى إلخ.. على أساس تقديرات التكلفة

المحلية. وبما أن هناك حاجة لطلب رسوم عضوية من الشركات المشاركة ، تشير الخبرة المستمدة من المبادرات الدولية أنها تعمل في هذا الصدد على أساس مستويين أو ثلاثة للتمويل بناء على حجم الشركة المشاركة ، حيث تنطوي إقامة الأمانة العامة لأى مبادرة دولية بالراتب السنوي لمنسق المبادرة على الأقل. وفي حالة عدم توافر المساهمات من رسوم العضوية السنوية ، سيحتاج المركز إلى الاعتماد على التمويل من المؤسسات العامة والخاصة ، ورعاية الشركات الرائدة.

الأنشطة الأساسية ومتابعة التقدم الذي يتم تحقيقه:

توصي الاستراتيجية التي قمنا بإعدادها لتحسين مستوى المسئولية الاجتماعية للشركات والاستدامة في القطاع المالي المصري بوضع خارطة طريق ، وطريقة منهجية مقترحة لوضع محتوى وتنظيم مبادرة القطاع المالي. وقد تضمن ذلك توصيات بشان الجوانب التنظيمية الأساسية المتعلقة بتساؤلات حول الجهة المسئولة عن المبادرة ، وما هو محتواها ، والإطار الزمني وأسلوب عملها.

فيما يلي قائمة بأهم الأنشطة التي نوصي بأن يقوم بتنفيذها المركز في المستقبل القريب (2013):

- تنمية الوعى ، وتيسير عقد اللقاءات وتشجيع الحوار مع الأطراف المعنية
- إقامة شبكة للتعلم مع الشركات المهتمة
- تنفيذ أنشطة لبناء القدرات (اللقاءات التدريبية مع المؤسسات ذات الخبرة)

أما بالنسبة لمحتوى العمل ، تقترح استراتيجيتنا طريقتين للمناقشة من جانب الشركات المهتمة للتوصل إلى قرار بشأن اختيار الطريقة الأفضل (الطريقة الشاملة ، والطريقة الاختيارية ، والطريقة التي تعتمد على ترتيب أولويات الموضوعات.

وبناء على مناقشاتنا خلال الاجتماع الأول مع المؤسسات المهتمة في مقر هيئة الرقابة المالية في الثالث من أبريل 2013، اتفق المشاركون على اتباع مزيج من الطريقة الشاملة ، وطريقة ترتيب الأولويات. وإدراكا من المشاركين بقيمة الطريقة الشاملة في بناء الكفاءات الأساسية ، تم الاتفاق على القيام بذلك بأسلوب يركز على الأولويات الثلاث التالية:

(1)إعداد التقارير بشأن المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة: حيث يتم تعريف المشاركون بأساليب إعداد تقارير الاستدامة بطريقة مرحلية، وذلك من خلال إرشادات المبادرة العالمية لإعداد التقارير، فضلا عن طرق جديدة لتضمين جوانب إعداد تقارير الاستدامة في التقارير المالية السنوية.

(2)حوكمة الشركات: من خلال تناول طرق جديدة لحوكمة الشركات من منظور المسئولية الاجتماعية والاستدامة.

(3)التمويل الشامل: بما فيه منح التمويل متناهي الصغر ، والتأمين متناهي الصغر علاوة على استحداث أساليب مطورة للوصول إلى المشروعات الصغيرة ورواد الأعمال والأسر الفقيرة.

وبناء على ذلك ، فيما يلي قائمة بالأنشطة التي يمكن تنفيذها في المستقبل القريب (2013) عند إعداد مبادرة لقطاع الصناعة:

جدول 4: استراتيجية القطاع المالي المصري – الأنشطة المقترحة لعام 2013:

---

1. تنمية الوعى ، وتيسير عقد اللقاءات والحوار مع الأطراف المعنية

1.1 عقد لقاء حول استدامة القطاع المالي في منتصف عام 2013 (أبريل /مايو)

- الهدف: تنمية الوعى حول المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في القطاع المالي ، وعرض نتائج الدراسة التشخيصية للمسئولية الاجتماعية للشركات.
- المشاركون: البنوك وشركات التأمين والمستثمرين المهتمين ، علاوة على المؤسسات الشريكة (البنك المركزي المصري ، والهيئة المصرية للرقابة المالية) ، والجمعيات الصناعية ، ومنظمات الأطراف المعنية المدعوة (لا سيما تلك المؤسسات التي تمت مقابلتها أثناء إعداد الدراسة التشخيصية) ، ووسائل الأعلام المتخصصة.
- المحصلة: تنمية الوعى بالمبادرة الجديدة المتعلقة بالقطاع المالي ، وبالتحديات التي تواجه المؤسسات المالية ، ودعم أعمال المتابعة ، بما فيها إقامة منتدى استدامة القطاع المالي.

2. إقامة شبكة للتعلم بالتعاون مع الشركات المهتمة:

2.1 عقد لقاء خلال شهر مارس مع المؤسسات المالية المهتمة للاتفاق على الأنشطة المخطط لها خلال عام 2013

- الهدف: إشراك الشركات المهتمة في المناقشات حول جدوى المبادرة الجماعية والرغبة في تنفيذها ، واختيار الطريقة المفضلة فيما يتعلق بالمحتوى والتنظيم.
- المشاركون: مديروا البنوك ، وشركات التأمين والاستثمار المهتمين ، بالإضافة إلى المؤسسات الشريكة (البنك المركزي المصري ، والهيئة المصرية للرقابة المالية) ، ومجموعة منتقاة من خبراء القطاع المالي (على أن تقوم شركة Incite بإدارة المناقشات).
- المحصلة: الالتزام والاتفاق على دعم الأنشطة المقرر تنفيذها خلال عام 2013 وإقامة منتدى مشترك.

2.2 دعوة مديروا الجهات الراعية من الشركات الرائدة لحضور المؤتمرات الدولية حول المسئولية الاجتماعية للشركات وجدول أعمال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في القطاع المالي – مثل مؤتمر أمستردام الذي تنظمه

المبادرة العالمية لإعداد التقارير خلال شهر مايو ، والمائدة المستديرة العالمية لمبادرة التمويل المنبثقة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (أكتوبر) ، ومؤتمر مبادئ الاستثمار المسئول في مدينة كيب تاون (أكتوبر).

- الهدف: انفتاح مديروا الشركات المهتمة على اللقاءات الدولية ، والتعرف على مبادرات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة التي تتبناها المؤسسات المماثلة في البلدان الأخرى.
- المشاركون: كبار المديرين الذين تتعلق طبيعة مسئولياتهم بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة بالشركات المهتمة ، والذين يرغبون في تحقيق التكامل من خلال تقديم الرعاية بالتعاون مع القطاع العام عن طريق الاستثمار في رحلة دراسية في الخارج.
- المحصلة: عودة المديرين المشاركين من اللقاءات الدولية كسفراء لتشجيع إقرار جدول أعمال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ، ونقل الخبرات التعلمية والأفكار الجديدة إلى القطاع المالي في مصر.

3. تقديم أنشطة بناء القدرات (الدورات التدريبية مع المؤسسات المتخصصة)

3.1 تقييم مستوى تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في البنوك المحلية ، وشركات إدارة الأصول المحلية ، بمشاركة شركة مماثلة من أوروبا

- الهدف: اختبار الممارسات التي تقوم بها إحدى الشركات الرائدة ، مع توفير النصيحة العملية من شركة أجنبية مماثلة ، بهدف تحديد الممارسات الجيدة في السياق المحلي بما فيها الإشارة إلى المعايير الدولية.
- المشاركون: شركتين ، وبنك ، وشركة من شركات إدارة الأصول فضلا عن أحد الاستشاريين (مثل شركة Incite) للقيام بدور الميسر ، علاوة على أحد البنوك الأوربية ، وأحد مديروا الأصول الذي يرغب في القيام بدور المراقبة (مثل Rabobank ، و Triodos investment Management من هولندا)
- المحصلة: مساعدة شركتين رائدتين محليتين ليصبحوا بمثابة نموذجين على افضل الممارسات المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في السياق المصري.

3.2 تنظيم ورشة عمل تدريبية للبنوك حول إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية

- الهدف: تعريف البنوك المهتمة بمفهوم المخاطر البيئية والاجتماعية ، بما فيها موضوع التمويل المستدام ، وتحديد المخاطر البيئية والاجتماعية ، وتصنيفها وتقييمها ، فضلا عن إجراءات الحد منها وإدارتها.
- المشاركون: مديروا إدارات المخاطر ، والمحللون من البنوك التجارية ، والبنوك العامة ، وبنوك الجملة والتجزئة ، والبنوك الاستثمارية المهتمة

(على أن يقدم التدريب خبير من مبادرة التمويل التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)

- المحصلة: تعرف المشاركون من البنوك المهتمة على إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية ، بما فيها تحليل دراسات الحالة ، والمناقشات الجماعية حول أساليب تنفيذ البنوك في البلدان الأخرى لسياسات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

3.3 تنظيم ورشة عمل لتنمية الوعى حول التأمين المستدام لشركات التأمين

- الهدف: تعريف شركات التأمين بمفهوم التأمين المستدام ، وتضمين المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في إدارة المخاطر والالتزامات التأمينية ، وتطوير الخدمات والمنتجات ، وإدارة المطالبات ، والبيع والتسويق.
- المشاركون: المديرون من مؤسسات التأمين ، وإعادة التأمين ، والوساطة التأمينية النشطة في السلسلة التأمينية لاكتشاف المخاطر ، والحد منها ، ونقلها ، والمشاركة فيها (على أن يقدم ورشة العمل خبير من منظمة مبادئ التأمين المستدام).
- المحصلة: تعرف المشاركون على مبادئ التأمين المستدام وتطبيقها من قبل الشركات الأخرى المماثلة على مستوى العالم ، بما فيها أسلوب مواجهة المخاطر المرتبطة بالتوجهات الديموغرافية والتغير المناخي على سبيل المثال.

3.4 تنظيم ورشة عمل تدريبية لمديري الاستثمار حول الاستثمار المسئول

- الهدف: تعريف مديروا الأصول المحليين بمبادئ الاستثمار المسئول ، بما فيها تحليل المخاطر البيئية والاجتماعية ، وتطبيق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في تطوير المحافظ الاستثمارية وتخصيص الأصول ، وإدارة العلاقات مع المستثمرين.
- المشاركون: مديروا إدارات المخاطر ، والمحللون من شركات إدارة الأصول ، لا سيما الشركات التي تركز على الاستثمار في حقوق الملكية المدرجة بالبورصة ، والدخل الثابت ، والبنية الأساسية (على أن يقدم ورشة العمل خبير من برنامج الأمم المتحدة لمبادئ الاستثمار المسئول).
- المحصلة: تعرف الرواد من مديروا الأصول المهتمين بتطبيق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة على المبادئ الجديدة للاستثمار ، وأنشطة أعضاء برنامج مبادئ الاستثمار المسئول ، والأمثلة المستمدة من مديري الأصول في الأسواق الناشئة ، وبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

سيحتاج المركز المصري لمسئولية الشركات ، والمؤسسات الشريكة عند التخطيط لإطلاق مبادرة جماعية للقطاع المالي إلى مراعاة الأهداف التي تعكس الأنشطة الواقعية والمجدية داخل نطاق البيئة الحالية ، وعلى مدار السنوات الثلاث التالية. ويمكن الاستعانة بمؤشرات المتابعة التالية عند تقييم التقدم المبدئي للمبادرة:

- عدد المؤسسات المالية المنضمة للمبادرة
- عدد اللقاءات الخاصة (التي تضم الدورات التدريبية والحوار مع الأطراف المعنية المتعددة) التي يتم تنظيمها ، ومستوى مشاركة الشركات المستهدفة 0بما فيها عدد المديرين الذين تم تدريبهم).
- المؤسسات المشاركة التي تستحدث سياسات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة الجديدة (مثل الاستثناءات القطاعية) ، والاستراتيجيات ، وتقنين تطبيق تلك المعايير في نظم إدارة المخاطر الخاصة بهم.
- المؤسسات المشاركة التي أنشات لجان ، وأقسام ، ووحدات جديدة للتعامل مع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ، أو القضايا ذات الصلة مثل التمويل الشامل والاستثمار في الطاقة الأنظف.
- المؤسسات المشاركة التي استحدثت خدمات ومنتجات جديدة ، بما فيها تمويل المشروعات المخصصة للقضايا المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية ، والحوكمة.
- المؤسسات المشاركة التي تقوم بتطبيق معايير الافصاح ، وإعداد التقارير المتعلقة بأهداف المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ، ومستهدفاتها ، والتقدم المبكر الذي تم تحقيقه.

علاوة على المؤشرات السابقة ، سيتم تقييم أداء المؤسسات المشاركة المتعلق بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة على المدى الطويل ، وذلك عن طريق استخدام نوعية المؤشرات التي تم استخلاصها من المبادرات الدولية الحالية – كما هو موضح في الدراسة المكتبية والمرفقة في الملحق 1. وانطلاقا من هذه النقطة ، يتضح أنه لا يمكن تقييم ممارسات المسئولية الاجتماعية للشركات والاستدامة في القطاع المالي من خلال الإشارة إلى المشروعات الخيرية التقليدية (مثل عدد المدارس والمستشفيات التي يتم دعمها) ، بل يتعين التركيز على الطريقة التي تعتمد على مجال الأعمال الأساسي كمدخل لهذه الممارسات.

عند التخطيط لعقد اللقاءات مع المؤسسات المالية ، وإقامة منتدى استدامة القطاع المالي ، ومبادرة استدامة القطاع المالي ، يمكن للمركز المصري لمسئولية الشركات استخدام خطة من 2-3 سنوات متفق عليها لتنفيذ تلك الأنشطة. وستكون هناك حاجة لوضع الأهداف ومزيد من التفاصيل لهذه الخطة بالتشاور مع الشركاء والرعاة الذين يوافقون على الانضمام للمبادرة في المراحل الأولى من التخطيط.

الملحق 1: أمثلة لمؤشرات المسئولية الاجتماعية للشركات / الاستدامة حول الإفصاح بمؤسسات القطاع المالي:

- القيمة النقدية للخدمات والمنتجات التي يتم تصميمها بغرض تقديم ميزة بيئية /اجتماعية محددة لكل شركة
- النسبة المئوية وعدد الشركات المدرجة في محفظة المؤسسة التي تواصلت معها المنظمة التي تقوم بإعداد التقرير حول القضايا البيئية والاجتماعية.
- شمولية وعدد مرات المراجعة بهدف تقييم تنفيذ السياسات البيئية والاجتماعية ، وإجراءات تقييم المخاطر.
- نسبة محافظ الأنشطة لبرنامج العمل من حيث المنطقة ، والحجم (سواء كانت متناهية الصغر ، أو صغيرة أو متوسطة ، أو كبيرة) ، ومن حيث القطاع /التصنيف.
- نسبة الأصول أو القروض التي تتم إدارتها داخليا /خارجيا مع مراعاة المراجعة البيئية أو الاجتماعية (المتطلبات)
- نسبة الاستثمارات التي يتم تقييمها لتحديد مخاطر التغير المناخي.
- عدد معاملات المشروع التي تمت مراجعتها ، وتصنيفها المرتبط بكل معاملة (متضمنة الأنشطة التفصيلية مقسمة من حيث القطاع أو المنطقة) ، ومعايير / أهداف التنفيذ التي تم تحقيقها (مبادئ إكواتير Equator).
- التصويت والقرارات الصادرة بشأن القضايا البيئية أو الاجتماعية التي تحتفظ فيها المنظمة المعدة للتقرير بالحق في التصويت على الأسهم ، أو تقديم النصيحة بشأن التصويت.
- الدليل على أثر استخدام المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في عملية صنع القرارت الاستثمارية بشأن الأداء المالي للشركة.
- نسبة المرأة أو الأقلية بين أعضاء مجلس الإدارة ، والإدارة العليا ، والعاملين.
- عدد الفروع او نقاط الوصول إلى المناطق البعيدة ، أو غير المأهولة بالسكان أو المهمشة.
- نسبة القروض إلى الودائع في المجتمعات منخفضة/متوسطة الدخل.
- القيمة التي تولدها برامج الاستثمار المجتمعي ، وتفاصيل موضوعاته.
- القيمة النقدية للاستثمارات في أنشطة تنمية الوعى والتثقيف المتعلقة بكل من: (1) العاملين ، (2) شركاء الأعمال /الوسطاء / السماسرة ، (3) العملاء – مثل التعليم المالي ، والمخاطر الناشئة ؛ ومتوسط عدد ساعات التدريب سنويا لكل موظف.
- عدد الشكاوى المقدمة من العملاء المتعلقة بالخصوصية ، والأمان ، والرسوم غير العادلة ، وممارسات الإقراض – لكل 1000 حساب للعملاء.
- نسبة الإيرادات الناتجة عن الرسوم.
- ترتيب رضاء العملاء بناء على المسوحات (سواء كانت مستقلة أم لا).
- العمليات الداخلية: انبعاثات غاز الدفيئة المرتبطة بإدارة الأملاك (مثل الكهرباء ، والتدفئة ، والتبريد ، والتهوية ، وتطييف الهواء ، وغيرها) ، والسفر ، وحجم الفاقد من الأوراق المكتبية ، ونفايات الإلكترونية.